الفصل الثاني

تاريخ تطور الجغرافية الاقتصادية

في الفصل السابق تعرفنا على شيء من تاريخ الجغرافية الاقتصادية ، خلال العرض الإجمالي لتاريخ تطور الجغرافية ، أما الآن فنحدد ونقنن ونركز البحث في الجغرافية الاقتصادية وحدها لنتعرف على تاريخها ، ثم مفاهيمها ، فمنهجيتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى . وذلك في النظامين الرأسمالي والإشتراكي . نقول هذا خصوصاً وان معرفة الجغرافيا الاقتصادية تستوجب دراسة تاريخها ، على اعتبار أنها ، كأي علم ، ثمرة التجربة الجماعية للعديد من الأجيال السالفة .

الجغرافية الإقتصادية في التاريخ القديم والقرون الوسطى

براعم الجغرافية الاقتصادية بشكل معلومات وصفية مدوّنة عن بعض الشعوب والمدن والاقتصاديات الوطنية والقوى الحربية الخ . . . أمثال هذه المعلومات وجدت في وصف البلدان من أعمال جغرافيي التاريخ القديم والقرون الوسطى . ففي التاريخ القديم ، حيث كانت السيادة لنظام الرق ، فإن ضرورة معرفة الاختلاف فيما بين المقاطعات بالنسبة للاقتصاد ، خصوصاً وان التقسيم الإجتماعي للعمل بين دول عصر الرق وفي داخلها ، فيما بين المقاطعات ، كان متطوراً ؛ ضرورة هذه المعرفة أدت الى ظهور بعض المفاهيم الجيو ـ اقتصادية ، إنما غير الواضحة وغير المنفصلة عن الجغرافيا بشكل عام .

فالعالم الجغرافي الروماني سترابون اهتم بالحياة السياسية ، بالإسكان ، حيث قارن بين المقاطعات بالنسبة لإسكانها ، وحيث تكلم عما تنتج وأين وبما تتاجر . كذلك وردت عند سترابون ، ولأول مرة ، مسألة تقسيم البلاد الى مناطق طبيعية . ومع ذلك فنحن لا نزال تجاه بعض المعلومات المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية ، وبالتالي نبقى تجاه الجغرافيا بشكل عام .

أما في القرون الوسطى ، حيث كانت السيادة لنظام الأقطاع ، الذي قام على

الاقتصاد الطبيعي ، فإن التقسيم الإجتماعي الاقليمي للعمل كان ضعيفاً ، الأمر الذي لم يسمح للأفكار الجيو ـ اقتصادية بالبروز والتطور .

ومع ذلك فالوقائع المحددة لظهور وتطوّر الجغرافية الاقتصادية اللاحق تركزت عملياً في حاجات مؤسسات الدولة وكذلك التجارة وأيضاً الأعمال الحربية . هذا وأحد مصادر نشوء الجغرافية الاقتصادية هو الإحصاء ، بوصفه المجموع التقريبي من حيث الصحة لمختلف المعلومات عن بلد ما .

هذا وبالإمكان الذهاب الى أبعد من ذلك والقول ان الجغرافية الاقتصادية نشأت وتشكلت في قلب الإحصاء . وبالتالي فالجغرافية الاقتصادية والإحصاء تطوّرا مرتبطين ببعضهما البعض . وحتى اليوم لا تزال العلاقة بينهما وثيقة الارتباط ، إذ إن أيّ بحث اقتصادي جغرافي يتطلب مؤشرات كمية ، يقدّم معظمها الاحصاء (٤) .

الجغرافيا الاقتصادية في القرن السادس عشر

الواقع أن أولى التطورات في الجغرافيا الاقتصادية بدأت مع مرحلة الرأسمالية ، التي تميزت في أوائلها ، في القرن السادس عشر (٥) ، بالتراكم البدائي لرأس المال وتطور المدن التجارية والصناعية في شمال ايطاليا والبلاد الواطئة (هولندا) وبالإكتشافات البحرية الكبرى (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وقد سبق وأشرنا اليها في الفصل الأول) وبتوسع الاطار الجغرافي وتزايد التقسيم الاقليمي للعمل الاجتماعي . فكل هذه العمليات استدعت علماً « جديداً » هو علم الجغرافيا الاقتصادية .

وحسب المؤرخ السوفييتي ف. ياتسونكي فإن كتاب « وصف كل البلاد الواطئة » (La description de tout le Pays-Bas) الذي صدر عام ١٥٦٧ لمؤلفه العالم الايطالي لودفيكو غوسيارديني (Ludvico Guiciardini) بالإمكان اعتباره أول مؤلف في الجغرافيا الاقتصادية . وقد أعيد طبعه ٣٥ مرة ، الأمر الذي يدل على كبير أهميته[١] (٦) ، خصوصاً إذا ما عرفنا أن المؤلف إيطالي وأن التنافس بين « فلورنسا » في إيطاليا و« انفرس » في البلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا آنذاك) ساهم كثيراً ، في فجر الرأسمالية ، في تطوير الجغرافيا الاقتصادية . ومع ذلك فنحن هنا تجاه جغرافيا اقتصادية تطبيقية وليس نظرية .

وبعد مرور قرن من الزمن ، في العام ١٦٥٠ ظهر في البلاد الواطئة أيضاً كتاب « الجغرافية العامة » (La Geographia Generalis) للعالم الايطالي الشاب (توفي وله

---

(١) نقلاً عن : Saouchkne, Geographie Economique, p. 54 حيث بالامكان الاطلاع على تفاصيل مضمون الكتاب المذكور وأيضاً الهامش رقم (٦) ، حيث ملخص له .

٢٨ سنة من العمر) برنهارد فارن (Bernhard Varen) ، الذي يعتبر أول مؤلف نظري في الموضوع ، حيث ظهرت محاولة للتمييز في علم الجغرافيا .

فحسب فارن فإن الجغرافيا تقسم الى علم عام وعلم تطبيقي ، يدرس البلدان ، وحيث ثلاثة أقسام تدرس الخصائص الأرضية والسماوية والبشرية (٧) . ومجموع الخصائص البشرية لبلد ما بالإمكان اعتبارها ، الى حد ما ، جغرافيا اقتصادية . فهي تقدم بعض الظواهر التي يمكن اعتبارها جيو ـ اقتصادية ؛ كتركيب السكان وطريقة حياتهم وتغذيتهم ومداخيلهم وتربيتهم ومهنهم وتجارتهم ونظامهم السياسي ومدنهم . ومع ذلك فدراسة فارن عن الخصائص البشرية هذه لا تشكل الجغرافيا الاقتصادية كعلم مستقل ، بل هي محاولة للتمييز في الجغرافيا ، تحت ضغط متطلبات الحياة وتطور المانيفكتورة والتجارة .

الجغرافيا الاقتصادية في القرن الثامن عشر

وفي عود على بدء للمدارس الجغرافية ، إنما مع التركيز على ناحية الجغرافيا الاقتصادية فيها الآن ، نقول ان المدرسة الألمانية لعلم الإحصاء الوصفي الجغرافي للدولة والمدرسة الفرنسية (فيما بعد المدرسة الانكليزية) للجغرافيا التجارية ، كلاهما أثر في تطوير الجغرافيا الاقتصادية .لكن هاتين المدرستين لم تحددا الاتجاه الرئيسي للجغرافيا الاقتصادية . هذا الدور قامت به المدرسة الروسية . فلنز ذلك باختصار عبر استعراض المدارس الثلاث : الروسية والألمانية والفرنسية ، كونها تشكل خط استمرار التطور التاريخي للجغرافيا الاقتصادية .

المدرسة الروسية

في القرن الثامن عشر انصهرت الأسواق المحلية في سوق وطنية داخلية . وفي ذلك يقول لينين « هذا الإنصهار يعود الى تزايد التبادل بين المناطق والتطور المتتالي لتبادل البضائع وتركز الأسواق المحلية الصغيرة في سوق كل روسيا »(٢) . كذلك في القرن الثامن عشر جرت عملية اسكان وإنهاض المناطق الشرقية لروسيا واسهامها في التقسيم الداخلي للعمل . كما أنه في الوقت نفسه تركز الاهتمام في تأمين التوزيع الجغرافي ، الأفضل ما يكون ، لمصانع التعدين . وكان قد صدر « أوكاز » (كلمة روسية تعني أمر أو قرار قيصري ـ المؤلف) بهذا الصدد ، حتى أيام بطرس الأول في العام ١٦٩٧ (٨) . ونتيجة ذلك أصبحت روسيا عام ١٧٣٠ بمستوى انكلترا في انتاج الفونت ، وتفوقت عليها عام ١٧٤٠ .

كل ما ذكر استوجب الدراسة الجيو ـ اقتصادية ، الأمر الذي أدى الى تطور

---

(٢) V. Lenine, Œuvres, t1, p. 170

الجغرافيا الاقتصادية . وقد أرسى آنذاك دعائم الجغرافيا الاقتصادية كبار العلماء الروس العباقرة ، أمثال ف. تاتيشتشيف وم. لومونوسوف . صحيح أنه وجد الكثير من العلماء ممن سبقهم ولحقهم ، إنما يبقى أنهما هما اللذان خطا الإتجاه العام لهذا العلم : الجغرافيا الاقتصادية في روسيا . فقد وضعا مبادئه الرئيسية وكذلك موضوعات بحثه الرئيسية ، مستلهمين ضرورة التحليل العلمي لتقسيم العمل الاقليمي في روسيا . وبالمناسبة فقد كان قد ترجم كتاب « الجغرافيا العامة » لفارن بأمر من بطرس الأول ، كما كان قد أطلع عليه تاتيشتشيف واستلهمه ، إنما بشكل مبدع خلاّق ، لوضع نظرية جديدة ومستجدة في الجغرافيا الاقتصادية بالنسبة لروسيا عام ١٧٤٦[٣] .

لقد قسم تاتيشتشيف الجغرافيا الى جغرافيا رياضية وطبيعية من جهة وسياسية ، بمعنى اقتصادية في الواقع ، من جهة أخرى . أما من حيث أبعاد البحث ، بغية الاستنتاج والتعميم ، فقد ميز بين الجغرافيا العامة (العالمية) وجغرافيا البلدان والأقاليم . وأخيراً « ادخل جديداً » على دراسة المكان ، الا وهو عامل الزمان . ففي تصنيف العلوم الجغرافية ميز بين التاريخ القديم والقرون الوسطى والأزمنة الحديثة . وبالتالي فمفاهيمه النظرية كانت تحمل الطابع التاريخي .

وحسب تاتيشتشيف فالجغرافيا السياسية ، بمعنى الاقتصادية ، هي العلم الذي يصف المدن والمرافىء والتجمعات الكبيرة والصغيرة والحكومات وتقاليد العمل وتجربة الانتاج والأعمال التي يتخصص فيها سكان هذا أو ذاك من الأقاليم . كما تدرس الجغرافيا الاقتصادية هنا مشاغل السكان وحياتهم والتغيّر الذي يطرأ عليها مع الزمن .

فبالنسبة لتاتيشتشيف فإن الموضوعات التي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية هي التالية :

- شبكة المقاطعات .
- السكان كقوة انتاج
- المقاطعات المتخصصة في هذه أو تلك من المنتجات .
- الحاصل الاقتصادي للانتاج
- تغيّر كل هذه الموضوعات التي ذكرنا عبر الزمن[٤] .

وقد كان يرمي الى إيضاح خصائص التقسيم الاقليمي للعمل في مختلف أقاليم البلاد . وقد عمل من أجل ذلك على كمية ضخمة من المعلومات (٩) .

---

(٣)-للتفاصيل يراجع كتاب : Saouchkine, Geographie Economique p.p. 56-57

(٤) Ibidem, p. 57

أما لومونوسوف فلا يقل دوره أهمية في تطوير الجغرافيا الاقتصادية عن تاتيشتيشيف . فنظرته الى الجغرافيا كانت واسعة للغاية . وكان يتحدث عن ضرورة التحليل التاريخي للظواهر الجغرافية ومقارنة المعاصرة منها بالتاريخ القديم .

وقد أشار في مذكرة بعث بها الى مجلس الشيوخ عام ١٧٦٠ الى النفع الكبير من الجغرافيا الاقتصادية لاقتصاد البلاد ، الى جانب مرماها التربوي . فهي التي تكشف النقاب عن موارد البلاد وتجارتها وإمكانيات التصدير فيها . وكان هو أول من استعمل ولأول مرة في التاريخ (عام ١٧٦٠) عبارة « جغرافيا اقتصادية » ، حيث أشار في المذكرة الآنفة الذكر الى احتواء الجغرافيا : الجغرافية الرياضية والطبيعية والاقتصادية . وفي العام ١٧٦٣ عند وضع برنامج أعماله المستقبلية نراه يسجل « جغرافيا اقتصادية » و« خرائط جغرافيا اقتصادية » . وعلى غرار تاتيشتشيف استعمل استمارة أسئلة (١٠) .

وبذلك فقد أرست المدرسة الروسية الدعائم لجغرافيا اقتصادية تقدمية مزدهرة ، قائمة على المعلومات المباشرة ، التي تكشف النقاب عن خصائص التقسيم الاقليمي للعمل وتخصص المناطق وتقيم استنتاجاتها على قراءة الخرائط الجغرافية وكذلك الاقتصادية .

المدرسة الألمانية

هذه المدرسة هي عكس المدرسة الروسية ، فقد اكتفت بجمع المعطيات الرسمية العائدة لمختلف البلدان الأوروبية . فالاحصاء الوصفي[٥] الذي تبلور في ألمانيا في القرن الثامن عشر تمثل بأعمال ج. آكنوال (G. Achenwall) وأ. بوشنغ (A. Busching) . فالإحصاء الجامعي الألماني ، الذي وضعه آكنوال يقدم وصفاً لأهم المسائل العامة في البلاد ، كالأرض والسكان والخيرات الطبيعية وتنظيم الدول والمدن والجيش والتربية ونماذج الاقتصاد والنظام المالي الخ . . . فهذا الإحصاء الجامعي ، الذي كان يسمى أيضاً «العلم الوصفي للدولة » ، كان يقدم حسب تعبير ماركس مزيجاً « من المعلومات ، الأكثر ما يكون اختلافاً . فالطريقة هنا تقوم على جمع كمية كبيرة من المعلومات عن ظواهر وأحداث لا رابط بينها ، وبالتالي لا يمكن القول اننا تجاه علم أصيل . ومن هذا القبيل كانت المعلومات الجغرافية والجيو ـ اقتصادية عند آكنوال »[٦] .

---

(٥) للتوسع بهذه النقطة بالإمكان مراجعة كتابنا : الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ . (فيما بعد : الاحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم ص .) .

(٦) Saouchkine, Geographie Economique, p.p. 58- 59

الواقع أن قيمة أعمال بوشنغ كانت أهم بكثير . فاعماله الاحصائية الجغرافية الوصفية تولي اهتماماً كبيراً لظروف الحياة المادية في المجتمع ، وبشكل خاص الوسط أو البيئة . كما تجدر الملاحظة أنه في حين أن آكنوال يدخل المعلومات الجغرافية في الاحصاء الوصفي فإن بوشنغ يدخل الاحصاء في المعلومات الجغرافية . فقد حدد بوشنغ الجغرافيا في سنة ١٧٥٨ بقوله « الجغرافيا تقدم المعلومات عن الحالة الطبيعية والمدنية للأرض »[٧] . كما كان يرى ويهتم في الجغرافيا بالبحث وليس مجرد الوصف . على أنه ينقصه ما هو أساسي بالنسبة للجغرافيا الاقتصادية كالمعلومات عن التقسيم الاقليمي للعمل والمبادلات بين الناس وتحرك البضائع والعلاقة بين الطبيعة والإنسان والاقتصاد .

المدرسة الفرنسية

الواقع أن التجارة والتعليم التجاري في القرن الثامن عشر كانت بحاجة الى غير معلومات المدرسة الألمانية ، وقد وجدت جذورها في فرنسا ، حيث ظهر في العام ١٨٢٣ « القاموس العالمي للتجارة والتاريخ الطبيعي والفنون والحرف » لمؤلفه جان جاك سافاري(Dictionnaire universel de commerce, d'histoire naturelle ,des arts et des métiers de Jean Jacques Savary) . كما ظهرت في « ليل » (Lille) في العام ١٧٤٠ أول محاضرات في الجغرافيا التجارية[٨] وفيما بعد أصبحت انكلترا مركز تطور الجغرافيا التجارية ، حيث ظهرت مدرسة الحساب السياسي ، الذي أعطى انطلاق الاحصاء كعلم في المدرسة الانكليزية[٩] .

بعد هذا الاستعراض للمدارس المعنية بالجغرافيا الاقتصادية ، والتي شكلت الاغناء المتتالي ـ وبشكل خاص المدرسة الروسية ـ لهذا الموضوع في مساره التاريخي ، لنر له مثلاً تلخيصياً قبل الانتقال الى استكمال مساره قبل الثورة الاشتراكية الكبرى وبعدها ، في هذه البلاد ، التي كانت مسرح التطور التاريخي لهذا العلم قبل الثورة وفيها وبعدها ، عنينا روسيا .

إذن وعلى سبيل المثال في روسيا ما قبل الثورة الاشتراكية روسيا القيصرية وجد العديد من عناصر الجغرافية الاقتصادية في أعمال الاحصائيين الذين اشتغلوا في مسح الأراضي وفي أعمال الاحصائيات الحربية وفي أعمال الرحلات والبحث عن تجارة القمح وغيرها . وقد كان لنمو قسمة العمل في البلاد والتخصص الاقتصادي أيضاً أقوى الأثر على تطور الجغرافية الاقتصادية . هذا كما كان لنمو وازدهار التجارة بين

---

(٧) Ibidem p. 57

(٨) نقلاً عن : Saouchkine, Geographie Economique p. 57

(٩) للتفاصيل يراجع كتابنا : الإحصاء ـ التاريخ والنظرية والتنظيم

البلدان وبين أقاليم البلد الواحد كبير الأثر في الحاجة الى تنظيم المعلومات عن توفر صفات وأسعار هذه وتلك من السلع في مختلف البلدان وأقاليمها ؛ الأمر الذي أدّى الى ظهور ما سُمّي « بالجغرافية التجارية » . وفي الوقت نفسه تطلّبت حاجات العمل الاداري مع حاجات المعرفة الصرف ولو مؤقتاً ، سيما في الدول ذات المساحات الكبيرة ، تطلّبت الاقتصاد الاقليمي . هذا وفي الكثير من البلدان ، الشبيهة بروسيا مثلاً ، كان للجغرافية الاقتصادية مصدر آخر هو علم الأجناس (اتنوغرافيا) ، الذي يدرس معيشة وحضارة كل شعب على حدة . ومع ذلك وبالرغم من أهمية المصادر التي ذكرنا فإن نشوء الجغرافية الاقتصادية كعلم خاص قائم بذاته يعود بشكل حازم لتطور علم الاقتصاد ، وبشكل خاص الاقتصاد السياسي . فقوانين الاقتصاد السياسي التي تستعمل في قضايا توزيع الانتاج وضعت الأساس النظري للجغرافية الاقتصادية وساعدت على جعلها علماً أصيلاً بكل ما في الكلمة من معنى .

وإن ظهور مرتكز نظري للجغرافية الاقتصادية أدى الى أن نشأت فيها اتجاهات ايديولوجية محدّدة وواضحة كل الوضوح . وهذه الاتجاهات هي الاتجاه الماركسي من جهة ومختلف المدارس البورجوازية من جهة ثانية ، والعائدة في جذورها الى الاختلاف في مفهوم الأسس النظرية للاقتصاد السياسي (١١) ، وقد برزت هذه الخلافات في حجمها الأكبر والأكمل في نهاية القرن التاسع عشر .

الجغرافيا الاقتصادية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الواقع أنه في النصف الأول من القرن التاسع عشر جرى الدفع اللاحق لتطور الجغرافيا الاقتصادية ، وفي إطار القطاع الزراعي ، في ألمانيا على يد « جوهان تونين » وفي روسيا على يد « س. آرسنيف » .

جوهان تونين هو مزارع من « مكلنبورغ » . نشر في العام ١٨٢٦ ، بالاستناد الى معطيات أرزاقه كتاباً بعنوان « الدولة المنعزلة وعلاقاتها بالزراعة والاقتصاد الوطني ـ دراسة تأثر أسعار الخبز وغنى التربة والضرائب على معالجة الأرض »[١٠] .

الواقع أن مؤلف تونين يقع على الحدود بين الاقتصاد السياسي والعلم الذي يدعى حالياً بـ « اقتصاد المكان » (أو « التوزع الاقليمي للاقتصاد ») ، ويشكل بالنسبة للعديد من العلاقات مؤلفاً جيو ـ اقتصادياً . فبالنسبة للاقتصاد السياسي لم يأت تونين بأي جديد فيما يعود للاقتصاد السياسي السابق على الماركسية . وفي ذلك يقول ماركس « هذا المزارع المكلنبورغي ، الذي له موهبة شكل التفكير الألماني ، وبدرس ملكياته في « تلو » كأنها التجسيد للزراعة بشكل عام و« مكلنبورغ ـ ستوربن » كأنها

---

(١٠) نقلاً عن : Saouchkine, Geog. Ec. p. 63

المدينة المثال ، ومنطلقاً من ذلك ، مستعيناً بالمشاهدة وحساب الاحتمالات والمحاسبة العملية الخ . . . ، يقيم بنفسه نظرية ريكاردو في الريع العقاري . فهذا في الوقت نفسه يفرض الاحترام ومدعاة للضحك »[١١] . بعد مضي عدة سنوات عاد ماركس للاهتمام بنشاطات تونين وسطر له التقدير التالي : « اعتبرت دائماً تونين كاستثناء بين الاقتصاديين الألمان ، على اعتبار أن البحاثة المستقلين والموضوعيين منهم في منتهى القلة »[١٢] .

فالواقع أن تونين ، كجغرافي ـ اقتصادي ، كان متقدماً كثيراً على عصره . وذلك بتكوينه نموذجاً للتوزع المكاني للأقاليم الزراعية حول مركز استهلاك (السوق) المنتجات الزراعية . وهذا ما سوف نعود اليه في استعراضنا « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

وكانت الجغرافيا الاقتصادية في النصف الأول من القرن التاسع عشر في روسيا غير ما رأيناها في ألمانيا . فقد كانت تتطور حسب تقاليد تاتيشتشيف ولومونوسوف (أنظر ما سلف من هذا الفصل الثاني) ، أي بالإستناد الى الاقتصاد السياسي وكمية ضخمة من المعطيات الاحصائية ؛ بدراسة معطيات الامكانيات الطبيعية واليد العاملة ؛ وبالاتجاه نحو التوزع الاقليمي للاقتصاد وتحليل المعطيات العائدة للأقاليم الاقتصادية واستخلاص نتائجها . فعلى أساس ما ذكرنا تشكلت مدرسة س. آرسنيف . فهو « أول جغرافي اقتصادي محترف في تاريخ العلوم العالمي »[١٣] . هذا مع الإشارة الى أن أعماله لم تُعرف لفترة طويلة وفقط مؤخراً اعترف بها على المستوى العالمي .

الواقع أن آرسنيف كان متأثراً بأعمال آدم سميث ، ومع ذلك فقد جدد كثيراً في طريقة التحليل الجيو ـ اقتصادي لروسيا وأقاليمها الاقتصادية المختلفة . وبالاستناد الى نظرية آدم سميث كتب س. آرسنيف في العام ١٨٤٧ : « إن الأرض هي الشرط الذي لا غنى عنه لرفاه الشعب ، وإن قوة انتاج الشعب هي الضمان لقوة ومتانة الدولة . فعمل الشعب في زراعة الأرض وتوجيهه حسب الظروف المحلية وحسب ضرورات العصر والعلم ، مما يؤمن الغنى المادي للدولة »[١٤] .

هذا وفيما يعود للتوزع الاقليمي للانتاج فسوف نراه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

---

(١١) نقلا عن Saouchkine , geog. Ec. p. 63

(١٢) Ibidem p. 63

(١٣) Saouchkine, Geog. Ec. p. 64

(١٤) Ibidem p. 64

كما لا تقل أهمية أعمال آرسنيف فيما يعود للمدن ، حيث أراد أن يعرف سبب تقهقر وفقدان أهمية المدن المزدهرة فيما مضى من الزمن وتطور المقاطعات المجهولة سابقاً الى مدن كبيرة مزدهرة . وللإجابة على هذا السؤال ـ الهاجس أخذ بالمنهج المقارن ، عبر دراسة التغيّرات التاريخية التي حصلت في شبكة المدن وشبكة المياه الأكثر انتظاماً . وقد قدر العالم الأميركي هوسون (Hooson) عالي التقدير أعمال آرسنيف بهذا الصدد حيث قال « لقد كتب مونوغرافيا حول الجغرافيا التاريخية للمدن الروسية ، تجيب على السؤال حول نمو بعض المدن وسقوط بعضها الآخر . كما أنه بدأ تصنيف المدن حسب وظائفها وأصولها »[١٥] .

وبذلك فآرسنيف فتح الطريق للدراسة الجغرافية للمدن ، على اعتبار أنه بعد عشر سنوات ، أي في العام ١٨٤٨ ، ظهر في ليبنريغ كتاب « جوهان كوهل » (Johan Kohl)[١٦] ، الذي يعتبر في الأدب العالمي ، أول محاولة تحليل مقارن للموقع الجغرافي للمدن وأماكن تواجدها وأهميتها كمراكز تجارية .

فالواقع أن آرسنيف هو أبرز شخصية في الجغرافيا الاقتصادية العالمية ، في الزمن الذي كانت قائمة فيه على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ومعه بدأت فترة الانقلابات التاريخية التي سترفع للمقام الأول أكبر العلماء الثوريين : ماركس وأنجلز وكذلك داروين وتشرنشفسكي وغيرهم من كبار الجغرافيين ، الذين لعبوا دوراً كبيراً في تطور الجغرافيا الاقتصادية العالمية . ويستلفت النظر بهذا الصدد إسمان لامعان هما : ن . أوغارف (N. Ogarev) وب . كريوكوف (P. Krioukov) . وهما من روسيا وليسا من أوروبا الغربية .

الجغرافيا الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ن . اوغارف ثائر ديمقراطي ، فيلسوف وشاعر روسي . وهو واضع أول نظرية للتوزع الأقليمي للاقتصاد في تاريخ العلوم العالمي . وقد وضع عدة أطروحات أساسية لهذه النظرية ، التي سوف نستعرضها في بحثنا « تاريخ تطور توزيع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

أما ب . كريوكوف في دراسته عن « القوى الصناعية في روسيا الأوروبية » فقد وضع لأول مرة في العلوم العالمية الأطروحات الرئيسية للتوزع الجغرافي للصناعة بالاستناد الى التوزع الأقليمي للصناعة . وهذا ما سوف نراه أيضاً في « تاريخ تطور

---

(١٥) D. Hooson, the Development of Geography in Pre-Soviet Russia: AAAG, vol 58, N° 2, 1968 Saouchkine, Geog. Ec. p. 65 نقلاً عن

(١٦) Saouchkine, Geog. Ec. p. 65

توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » ، في الفصل السابع .

كما أن دراسة كريوكوف فتحت المجال لتخصص جديد في الجغرافيا هو الحفاظ على البيئة بالاستناد الى العلم .

الواقع أنه حتى في أيام همبولدت وريتر (أنظر الفصل الأول) أرسى العالمان الروسيان أوغارف وكريوكوف الأسس النظرية للجغرافيا الاقتصادية ووضعا مبادىء التوزع الأقليمي للاقتصاد والتوزع الجغرافي للصناعة « والاستعمال المحافظ للطبيعة » .

هذا وفي العام ١٨٤٦ نشر العالم التقدمي الأميركي جورج مارش (George Marsh) كتاباً بعنوان « الإنسان والطبيعة أو الجغرافيا الطبيعية المتغيّرة بالنشاط البشري » ، حيث طور نظرية كريوكوف حول الاستعمال الذي يحول دون النهب لخيرات الطبيعة ، بل الحفاظ عليها وضرورة وضع نظام اقتصادي يحافظ عليها . فبالإستناد الى مجموعة ضخمة من المعطيات برهن مارش على أن الملكية الخاصة الرأسمالية تهدم الطبيعة . وقد ناهض هذا العالم بشدة الشركات الصناعية وشركات النقل وغيرها كما رمى في كتابه الى وضع مشاريع بناء تهدف الى تغيير الطبيعة .

ومثير للدهشة انه بعد عشر سنوات وجدت آراء الثائر الديمقراطي الروسي د. بيساريف (D. Pissarev) ، في دراسته حول « طبيعة العمل » (١٨٦٣) ، وجدت صداها في آراء مارش . وبالمناسبة فإن محاكمات بيساريف ضد مالتيوس مثيرة للانتباه . وقد ترجم كتاب مارش الى الروسية ؛ ويبدو أن واضع مقدمته آنذاك كان بيساريف[١٧] .

لا يستغربن توقفنا ، وحتى تبسطنا بعض الشيء ، عند البيئة والحفاظ عليها في الجغرافيا الاقتصادية . فهذه النقطة أصبحت من موضوعات هذا العلم الهامة والمثيرة ، لدرجة أنها أصبحت علماً قائماً بذاته لدى البعض .

والفكرة التي يدافع عنها مارش وقبله بيساريف وغيرهما من العلماء تقوم على « ضرورة تناغم مكتسبات الاقتصاد السياسي مع العلوم الطبيعية ، في دراسة الجغرافيا الاقتصادية ، من أجل حلّ القضايا المتعلقة بالتطور الاقتصادي والثقافي لشعوب البلدان المعنية »[١٨] . وهذه الأفكار وجدت تربة خصبة في مجموعة العلماء التقدميين في قلب الأممية الأولى . وكان يترأسهم الجغرافي الفرنسي إليزه ركلو (Elisée Reclus) ، عضو الأممية الأولى ومناضل نشيط في كومونه باريس . وقد وضع ، بالاستناد الى

---

(١٧) Saouchkine, Geog. Ec. p. 67

(١٨) Saouchkine, Geog. Ec. p. 67

مجموعة ضخمة من المعطيات ، نظرية « تأثير العمل البشري على الوسط الجغرافي وتأثير الوسط الجغرافي بدوره على تطور المجتمع والعمل وحياة الشعوب » . وقد سمى هذه النظرية « الميزولوجيا » (La Mésologie)[١٩] .

ومن أعضاء مجموعة إليزه ركلو العالمان الجغرافيان الروسيان ل. متشنكوف (L. Metchinkove) وب. كروبوتكين (P. Kropotkine) .

فمتشنكوف صاحب مؤلف لامع في الأدبيات الجغرافية العالمية هو « الحضارة والأنهر التاريخية الكبرى » ، حيث حلل العلاقة المتبادلة فيما بين النهر ـ بمعنى مجموعة الشروط الطبيعية ـ ومستقبل المجتمع البشري .

إنما كما نرى فالإهتمام بموضوع البيئة أو الوسط الجغرافي انتهى ، على أيدي هذه الكوكبة من علماء الأممية الأولى ، التي التأمت حول ركلو ، انتهى الى خارج الجغرافيا الاقتصادية ، من جراء عدم الاستيعاب الكافي من قبل علمائها للأسس الاقتصادية للتطور الاجتماعي . فقد انتهوا الى تاريخ الجغرافيا وذكّروا برؤياهم السطحية بأنصار الحتمية ، في حين أنهم ، في الواقع ، كانوا يرمون ، عبر تفسيرهم الجغرافي لتاريخ المجتمعات غير الصحيح (من وجهة نظر الماركسية بالطبع) ، يرمون الى وضع نظرية « فوضوية ـ اجتماعية » (Anarcho-Sociologique) . بمعنى آخر « كانوا يرمون الى تقوية التآزر والتعاون العام بين أفراد المجتمع ، إنما من خارج الإطار الطبقي ، وذلك بفرض اضعاف دور سلطة القهر وزيادة دور الحرية والإستقلال والوصول بالتالي الى « حرية الإرادة » بكلمة الى الفوضوية(Anarchie) »[٢٠] .

الواقع أن الاتجاه العلمي في « الاستعمال المحافظ » لخيرات الطبيعة ، الذي وضع أسسه كريوكوف وتابعه بيساريف ومن بعده مارش ، قد تطور بشكل خلّاق مبدع في أعمال العالم الطبيعي الروسي أ. فويكوف (A. Voiekov) صاحب العديد من الأعمال في الجغرافيا الاقتصادية . وقد كرّس فويكوف حياته لدراسة موضوع « نشاط العامل في الطبيعة والنتائج الايجابية والسلبية لهذا النشاط » ، وانتهى إلى إرساء القواعد العلمية لاستنتاجات ابحاثه العملية والنظرية . وبالتالي فليس صدفة الإتيان على ذكر مارش وفويكوف في إحدى الندوات العالمية حول « دور الانسان في تغيير وجه الأرض » (برنستون ، الولايات المتحدة الأميركية ، حزيران ١٩٥٥) كصاحبي حل هذا الموضوع ـ القضية [٢١] .

---

(١٩) Ibidem p. 67- 68

(٢٠) Saouchkine, Geog. Ec. p. 68

(٢١) Ibidem pp. 68- 69

الجغرافيا الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر

الجغرافي الألماني ف. راتزل من مريدي ك. ريتر ويعتبر مؤسس « الأنتروبوجيوغرافيا » (الجغرافيا الأنتروبولوجية) . وقد صدر الجزء الأول من مؤلفه هذا في العام ١٨٨٢ والثاني في العام ١٨٩٩ .

والواقع أن الخط الاقتصادي في تطور الجغرافيا الاقتصادية لم يظهر في أوروبا الغربية إلا بعد عام ١٨٨٠ . كما ان عبارة « جغرافيا اقتصادية » لم تستعمل فيها إلا بدءاً من العام ١٨٨٢ ، عندما أعلن العالم الألماني و. غوتز (W. Gôtz) ، وهو من تلامذة ف. راتزل ، الأطروحات الرئيسية لهذا العلم : الجغرافيا الاقتصادية ، إنما بمعنى أكثر ميلاً الى الانتروبولوجيا منه الى الاقتصاد . وفي هذه الفترة ظهرت الأعمال الأساسية في الجغرافيا التجارية ، وبشكل خاص في كتاب الجغرافي الانكليزي ج. شيزولوم (G. Chisholm) : « دليل الجغرافيا التجارية» (Hand book of Commercial Geography) في العام ١٨٨٩ . على أن غوتز وشيزولم لم يكن بإمكانهما تلبية حاجات الصناعيين في تنافسهم لاختيار الأماكن الأكثر ما يكون ملاءمةً لاقامة مؤسساتهم . وقد كان الطلب كبيراً في ألمانيا ، الأمر الذي أدى الى التطور العاصف للصناعة فيها ، وفي الوقت نفسه إلى تطور أعمال الاقتصاديين الألمان أمثال « أ. سشافل » (A. Schâffle) وو. لونهاردت (W. Launhardt) ، الذي سوف نرى بعض الشيء عنه « في تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

هذا في ألمانيا وأنكلترا (أوروبا الغربية) أما في روسيا (أوروبا الشرقية) فالاتجاه الرئيسي لتطور الجغرافيا الاقتصادية تجلى في أعمال تاتيشتشيف ولومونوسوف وآرسنيف وأوغارف ، وكما رأينا ، ليتأكد فيما بعد في أعمال ب. سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي ، صاحب نظام التوزع الاقليمي للاقتصاد الذي سوف نرى في « تاريخ التطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

كما لا بد من الإشارة إلى أنه ، في هذه الفترة ، ظهرت في روسيا وباقي البلدان الأوروبية أبحاث عدة في الجغرافية الصناعية . وقد استلفتت النظر في روسيا أعمال الكيميائي الكبير والإقتصادي أيضاً د. مندلييف (D. Mendelève) بالنسبة للتوزع الاقليمي للصناعة ، والتي سوف نرى بمنتهى الإيجاز كذلك في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الرأسمالي » في الفصل السابع .

إذن بالإمكان القول أن تطور الجغرافيا الاقتصادية تجسد في نهاية القرن التاسع عشر ، بالأسماء اللامعة التالية : إ. ركلو ، أ. فويكوف ، ب. سيمونوف ـ تيان ـ شنسكي ود. مندلييف الذين شكلوا كلاسيكيي هذا العلم . كما تنبغي الإشارة الى أنهم لم يكونوا ماركسيين مع إمكانية اعتبارهم في عداد الماديين .

الجغرافيا الاقتصادية في أوائل القرن العشرين

إتسمت هذه الفترة بتقهقر الجغرافيا الاقتصادية وانحرافها عن خطها السابق . ففي ألمانيا فإن تقليد همبولدت المادي اندثر أمام مثالية ريتر وراتزل . هذا وفي أعمال أ. هتنر (A. Hetner) الجغرافي الأنتروبولوجي المشهور ، الذي وضع نظريته الخاصة فإن الجغرافيا الاقتصادية لم تعد علماً جغرافياً إنما صنفت بين العلوم الاقتصادية . وفي فرنسا حلّ محل ركلو ومدرسته العلمية مدرسة فيدال دي لابلانش ، التي كانت تركز الانتباه على تفاصيل خصائص تأقلم الحياة البشرية مع الظروف الخاصة للوسط الجغرافي ، وأيضاً تجسيد الامكانيات الطبيعية للاقتصاد خلال التطور التاريخي للمقاطعات . وقد كان فيدال دي لابلانش يصف بمنتهى الدقة وبمقدرة فائقة العلاقة المتبادلة فيما بين الطبيعة وحياة الناس في المقاطعات الصغيرة وعلى الخصوص الريفية ، الأمر الذي أدى الى ذياع صيته . إنما هذه المدرسة كانت تجهل حياة الاقاليم الصناعية والمدن الكبيرة والخصائص الجديدة لجغرافية السكان وجغرافية الاقتصاد . وفي العام ١٩٠٩ صدر في ألمانيا كتاب أ. فير حول « توزع الصناعة » ، والذي سنرى فيما بعد في تاريخ « تطور توزع الانتاج من النظام الرأسمالي » في الفصل السابع . على أنه حصل بالفعل تقهقر فيما يعود للتوزع الاقليمي للاقتصاد بالنسبة لما وصل اليه في أعمال سيمونوف ـ تيان ـ شسنكي ومندلييف .

فالواقع ان الجغرافيين في أوروبا الغربية لم يتمكنوا من تلمس أهمية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، كما حصل في أوروبا الشرقية . وأولى المحاولات بهذا الصدد حصلت عند أ. مكندر سنة ١٩٠٢ وأ. هربرتسون (A. Herbertson) ، الذي درس مع ذلك التوزع الطبيعي وليس الاقتصادي (١٩٠٥ ـ ١٩١٣) ، وفقط ت. انغلبرشت (T. Engelbrecht) نشر مؤلفاً في برلين حول « المناطق الزراعية في البلاد الإستوائية » ، حيث تناول جزئياً مسائل التوزع الاقليمي للاقتصاد .

أما في روسيا فالاحصائي ج. فورتوناتوف (A. Fortounatov) قدم في العام ١٨٩٦ نظرية حول التوزع الاقليمي للاقتصاد شكلت تراجعاً بالنسبة لسالفيه . وقد أعطى تحديداً للأقاليم هو التالي « من المناسب تسمية اقليم قسم من سطح الأرض واضح المعالم على الخارطة ومميز عن الأقسام الأخرى بمؤشرات مختلفة[٢٢] ، ففتح الطريق للذاتية في الموضوع . أما الإحصائي ج. باسكين (G. Baskine) ، فقد حاول عام ١٩١٦ تطبيق نظرية تونين في التقسيم الاقليمي للزراعة في روسيا . فكان عمله بمثابة عودة الروح الى نظرية تونين بعد مرور ٩٠ عاماً على نشرها .

---

(٢٢) Saouchkine, Geog. Ec. p. 75

الجغرافيا الاقتصادية بعد ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى

وقد كانت ظروف ما بعد الثورة الاشتراكية في روسيا الدافع والمنشط الأكبر لتطور الجغرافيا الاقتصادية الماركسية اللينينية ، وذلك على أثر ظهور المتطلبات والموجبات التي طرحتها عليها عملية بناء الاشتراكية في البلاد . فقد تجمّعت كمة ضخمة من مواد الجغرافيا الاقتصادية لتكون في خدمة وضع أول خطة لمشروع الاقتصاد الاقليمي للبلاد . وقد كانت ذات أهمية أساسية لنظرية الجغرافية الاقتضادية مقولة ف. ا. لينين في « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » عن التوزيع العقلاني للانتاج ، والتي وضعها في نيسان ١٩١٨[٢٣] ، حوالي سنة بعد عودته الى روسيا ، وقدمها الى « أكاديمية العلوم في روسيا » . وكان قد اصطحب معلومات ضخمة عن التطور العلمي والتكنيكي ، الذي حصل في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى ، كما اطّلع عليه وبأمثلة ملموسة في ألمانيا (استخراج اللينيت الضعيف العطاء الحراري ، وعلى هذا الأساس بناء المجمعات الكيمائية) والسويد (بناء محطات الطاقة الكهربائية ـ المائية أو الكهرمائية الاقليمية) . وقد تضمنت هذه الخطة الأفكار الرئيسية لبناء قوى الانتاج في المجتمع الاشتراكي بواسطة تطوير الطاقة والصناعة الثقيلة . وسوف نشير الى ذلك بالملموسية وبأقوال لينين نفسه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع .

كما تنبغي الإشارة إلى أن لينين في هذه الوثيقة : « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » يطور الأفكار التي سبق أن عالجها قبل سنتين في مؤلفه « تطور الرأسمالية في روسيا » عام ١٩١٦ ، حيث كان يتحدث عن التنظيم المستقبلي لقوى الانتاج في ظل الاشتراكية في شكل « التنظيم أو التوزيع الاقليمي للانتاج » . وهذا الأمر أشار اليه في هذه الخطة ، حيث يقول ما معناه أنه من أجل بناء الإشتراكية يجب الاستناد الى الموارد الطبيعية الغنية وتأمين الاستعمال لها بشكل يؤدي إلى أعلى انتاجية للعمل الاجتماعي وانقاص مصاريف النقل . وهذا يعيدنا الى موضوع العلاقة بين الطبيعة والمجتمع ، الذي عالج كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية مشيرين الى الإمكانيات الضخمة للإنسان المتحرر ومن استغلال الرأسمالية في الاستعمال العقلاني لقوى الطبيعة بالنسبة لمثيله المستغل من قبل الرأسمالية ، التي تستعملها بشكل غير عقلاني .

كما تنبغي الإشارة بمناسبة هذه الوثيقة الى تركيز لينين على مبدأ ضرورة الخسارة الأقل ما يكون في العمل في بناء المؤسسات الصناعية . وهذا يشكل الحلقة الرئيسية في القانون الاقتصادي الأساسي للنظام الاجتماعي الاشتراكي .

كذلك لم تكن بأقل من «مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي»أهمية أيضاً

---

(٢٣) Ibidem p. 77

إرشادات ف. أ. لينين عن ضرورة الأخذ بالحسبان ، خلال عملية بناء الاشتراكية ، الظروف المحلية وأيضاً مهمات تجسيد السياسة الوطنية في الحياة . وقد كان هنا لمقررات الحزب حول توزّع الانتاج في الاتحاد السوفييتي أهميتها الكبرى أيضاً إذ انعكست في أول خطة خماسية للبلاد ، والتي سبقتها خطة « غويلرو » ، التي لا بد من استعراضها ولو بإيجاز ، لكبير الدور الذي لعبته في تطور الجغرافيا الإقتصادية .

دور خطة « غويلرو » (Plan GOELRO) (١٢) في تطوير الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية

خطة « غويلرو » هي أول خطة للتطور الاقتصادي لبلاد السوفييت على المدى الطويل . وقد كان لينين ملهمها ومرشدها الأول . ففي فترة قصيرة تمكن أحد مساعدي لينين وهو « غلب كرجيجبا نوفسكي » ، من جمع عدد من العلماء وضعوا ، في تسعة أشهر ، خطة اعادة تنظيم اقتصاد الجمهورية السوفييتية الفتية ، مستلهمين أفكار هذه الخطة الموجّهة من النقاط الثلاث التالية :

١ ـ كهربة الاقتصاد
٢ ـ اعادة تنظيم النقل
٣ ـ الاقتصاد الاقليمي (إقامة الأشكال الاقليمية للاقتصاد الوطني) .

النقطتان الأولى والثانية نستعرضهما هنا في تاريخ تطور الجغرافيا الاقتصادية والثالثة في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع لعلاقتها المباشرة بتوزع الانتاج . مع الاشارة الى العلاقة العضوية للنقطتين الأولى والثانية بالنقطة الثالثة كما سوف يتضح من العرض فيما يلي ، وخصوصاً أن النقطة الأولى هي بمثابة ، المرتكز المادي الأساسي للنقطتين التاليتين الثانية والثالثة . ولا سيما إذا ما تذكرنا قول لينين أن الحكم للسوفيتات بالاضافة الى الكهرباء مساوٍ أو هما الاشتراكية آنذاك .

يكمن جوهر هذه الخطة في الحقيقة في وضع نظرية التنظيم الاقليمي للانتاج الاشتراكي وتطبيقها . وقد وضعت في العام ١٩٢٠ ، بإدارة لينين المباشرة . وقد كان يعطي هذه الخطة أهمية كبرى لدرجة نعتها ببرنامج الحزب الثاني .

وقد كانت هذه الخطة في الواقع أول خطة دولة لتطور اقتصاد بلد ما في المدى الطويل في تاريخ العالم . وقد جسّدت وكما أسلفنا فكرة لينين عن التنظيم الاقليمي العقلاني للانتاج . وبذلك وضعت مبادىء جغرافيا اقتصادية جديدة متجهة نحو المستقبل . وقد كانت كهربة البلاد فيها بمثابة الرافعة للتوزيع الاقليمي للاقتصاد . وخلال وضع خطة « غويلرو » ضم لينين بشكل عضوي كهربة البلاد الى تشكيل

المناطق الاقتصادية وخلق بذلك جغرافيا اقتصادية جديدة . وفي إحدى محادثاته مع غلب كرجيجا نوفسكي تكلم عن « جغرافية كل فرع من خطة الكهرباء »[٢٤] ، وعن خارطة علمية لمراكز توليد الكهرباء الرئيسية بقوله « مثل هذه الخريطة يجب أن تشير بوضوح الى حدود المناطق التي تمدّها مراكز توليد الكهرباء وكذلك أنواع الصناعات التي ستستهلكها »[٢٥] .

كما أن خطة غويلرو أشارت الى دور مراكز توليد الكهرباء الكبيرة الاقليمية في التوزيع الجديد لقوى الانتاج بما يلي : « على مراكز توليد الكهرباء الأقليمية ان تكون بمثابة الواحات أو المراكز التي تتجمع عليها القيم الصناعية والثقافية الجديدة ، مشكلة بذلك الخارطة الجديدة كل الجدة للجغرافيا الصناعية والاقتصادية »[٢٦] . وفي المكان نفسه تشير خطة « غويلرو » الى الدور المستقبلي لهذه المراكز الكهربائية حيث يرد : « لذلك فعند وضع مشاريع انتاج الكهرباء الأقليمية ، من الخطأ الإكتفاء بمفهوم ضيق يبقى في حدود تلبية حاجات الصناعة القائمة بالطاقة الكهربائية بل العكس ، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التأثير الجاذب لهذه المراكز الكهربائية الاقليمية ويجب الاستناد الى خطة مدروسة بعمق للبناء الاقتصادي وقائمة على المعطيات الحقيقية للموارد الطبيعية المنتجة في روسيا »[٢٧] .

كما أن خطة « غويلرو » انطلقت ، قبل أي شيء ، من العلاقات الاجتماعية الجديدة التي كانت في روسيا على أثر ثورة أوكتوبر الاشتراكية الكبرى . وقد عبرت هذه الخطة عن الامكانيات المغايرة كل المغايرة للامكانيات القائمة في البلدان البورجوازية ، وذلك « بتحرر الأرض ـ مجال عمل الانسان الرئيسي وأداته ـ وكذلك باطنها وكل العناصر الطبيعية على سطحها من عقبات الملكية الخاصة ، واعلانها ملكاً للشعب بكامله »[٢٨] . فبفضل ملكية كل الشعب للموارد الطبيعية « يصبح بإمكاننا أن نتوقع من الانتشار الواسع لمراكز توليد الكهرباء الاقليمية عندنا وتأثيرها العميق في اقتصادنا الوطني ، يصبح بإمكاننا أن نتوقع ضرورة التفوق وحتى التخطي للمستويات القائمة في انتاج الكهرباء في البلدان الأوروبية والأميركية »[٢٩] .

فالتنظيم الجديد لقوى الانتاج في روسيا استند الى المواد الأولية والوقود والطاقة

---

(٢٤) اعمال خطة « غويلرو » ، موسكو ١٩٥٢ ص ١٤٣ (باللغة الروسية) (فيما بعد خطة غويلرو) .

(٢٥) خطة « غويلرو » ص ١٤٣ (باللغة الروسية) .

(٢٦) خطة كهربة روسيا ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ٤٩٥ (باللغة الروسية) (فيما بعد خطة كهربة روسيا ، ص ...) .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩٥ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

والأرض وغيرها من خيرات البلاد . كما أعار اهتماماً خاصاً للموارد النهرية وكذلك البشرية كقوة عمل بشكل خاص .

وخطة « غويلرو » تكرر في الواقع التدابير الأساسية « لمسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » لتوزع الصناعة في البلاد ، والتي استعرضناها آنفاً . وفي ذلك تتحدث خطة « غويلرو » عن : « عقلانية توزع فروع الصناعة وتمركزها بواسطة المكننة الواسعة الانتشار والكهربة أيضاً ـ تلك هي المهام الملحّة القائمة »[٣٠] .

ولم يكن ليقل أهمية في خطة « غويلرو » المبدأ « النظامي » (Systémique) لاقامة فروع الاقتصاد الوطني ، والذي يعني أن « عناصر وفروع الاقتصاد لا تمثل بحد ذاتها قيماً « محددة » وأهميتها تتغير بالنسبة لتغيّر تآلفها . ولذلك يجب دراسة الاقتصاد في مجموعة ومقارنته بغيره كمجموع وليس كعناصر . وبناء عليه فعند وضع خطة عقلانية للاقتصاد في البلاد ، من المستحسن تقسيمها الى وحدات مستقلة ـ المناطق أو الأقاليم ـ والأخذ بمقارنة احتمالات خطة الاقتصاد الموضوعة بفرض تنفيذ مختلف التدابير وبشكل خاص الكهربة »[٣١] .

وهذا الذي ذكرنا الآن يذكرنا بالتدابير الأساسية للمقاربة « النظامية » (Systémique) في حل مسائل التنظيم الاقليمي العقلاني للانتاج الاشتراكي ومسائل تطور نظام الأقاليم الاقتصادية في علاقتها فيما بين بعضها البعض ، وكذلك تطبيق الطريقة المقارنة للاحتمالات ، بكلمة بكل ما أصبح الأساس لنظرية الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية المعاصرة .

وخطة « غويلرو » شددت على ضرورة الاختصار الاقتصادي للمسافات الكبيرة كيما تنقص المصاريف اللازمة لتخطيها . وهذا يتعلق بشكل أولي بإقامة محطات توليد الكهرباء . « فمحطات توليد الكهرباء الأقليمية اكتسبت دوراً مقرراً في الاقتصاد ، لأنها كانت قادرة، بالحد الأدنى من المصاريف، وانطلاقاً من العدد الأقل ما يكون من نقاط الارتكاز، وبالحساب الأدق ما يكون لاستهلاك الطاقة، كانت قادرة على تقديم الكهرباء لأقاليم شاسعة في البلاد »[٣٢] . ونحن هنا مجدداً تجاه أنموذج منطقي وسابق لزمانه ومتوقعاً أقل كمية ممكنة من محطات توليد الكهرباء واستهلاك الطاقة والنقل ، وكذلك تجاه مساحة كبيرة للغاية مؤمنة لها الكهرباء . وفيما يعود للدور الكبير للكهرباء هنا ورد في خطة كهربة روسيا بصددها : « ان عليها أن تلعب الدور الكبير العائد لها

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٥٢٠ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

في كل الأعمال التي تتطلب تخطي صعوبات المدى المكاني الكبيرة »[٣٣] . وهذا يتأتى عنه تناول مسائل النقل برؤيا جديدة ، لها كبير الأهمية في التنظيم الاقليمي للانتاج . ويرد بهذا الصدد في خطة كهربة روسيا ما يلي : « يجب وضع هيكلية رئيسية للنقل ، انطلاقاً من طرق مواصلات تؤمن السعر الرخيص للنقل ، وتكاثفه الهائل[٣٤] .

ولا بد من الإشارة بهذه المناسبة الى الصراع الذي جرى داخل تطوّر الجغرافية الاقتصادية فيما بين الاتجاه التقليدي الموروث من ماضي ما قبل الثورة ، والقائل « بالقطاعية الاحصائية » والاتجاه « الاقليمي » الماركسي الأساسي . وقد انتهى الصراع بفوز الاتجاه الاقليمي ، كما سوف نرى عند بارانسكي بشيء من التفصيل ، وأدّى الى نمو الجغرافية الاقتصادية ونمو أولى خطاها في تقييم استنتاجات التجربة الاقليمية للاقتصاد الوطني المخطط في الاتحاد السوفييتي . وهنا لا بد من لفت النظر الى أن كلاً من الاتجاهين يمكن أن يكون في كل من البلدان الرأسمالية وكذلك الاشتراكية .

والتطوّر اللاحق للجغرافية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي كان بشكل رئيسي في الاتجاهين التاليين :

١ ـ الأبحاث الملموسة للجمهوريات والأقاليم بواسطة استعمال نتائج أعمال البعثات .

٢ ـ تعميق الدراسة النظرية لقضايا توزيع الانتاج .

وقد نتج عن ذلك العديد من البعثات والمؤلفات والخرائط والأطالس للاتحاد السوفييتي والجمهوريات المختلفة ، الخ . . . . وبالتالي فأبحاث الجغرافية الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي تشمل القضايا النظرية وكذلك التطبيقية الملموسة العائدة لمختلف الجمهوريات والأقاليم ، وقد تجلت بشكل خاص وأخّاذ في أعمال الكسندروف وبارانسكي وكلاسوفسكي ، كما سوف نرى .

كما لا بد من الإشارة ، أيضاً بهذه المناسبة ، الى التغيّرات النوعية ، العائدة للجغرافيا الاقتصادية ، والتي تأتت عن ثورة أوكتوبر . فمن علم الوصف الاحصائي أصبحت الجغرافيا الاقتصادية نظرية هامة وفاعلة ، تستعمل ، وبنجاح ، في عملية التوزع العقلاني للانتاج الاجتماعي الاشتراكي وتقسيم البلاد الى أقاليم أو وحدات أو مناطق اقتصادية . هذا وقد ارتبطت عملية بناء الاشتراكية وكذلك الشيوعية ، فيما بعد ، بالجغرافيا الاقتصادية ، وأصبحت من خصائصها المميزة . وبذلك أضحت علماً يتطور لتلبية مهام بناء الاشتراكية والشيوعية في البلاد .

---

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

وهنا تبرز بعض الأسماء الاعلام ، لا بد من التعرف الى الدور الذي كان لها في ميدان الجغرافيا الاقتصادية وتطويرها ، وكذلك المدرسة التي تشكلت من بعضها في الموضوع . فلنتعرف على ذلك فيما يلي .

الجغرافيا الاقتصادية في اعمال إ. الكسندروف ون. بارانسكي

تلخيصاً لما سبق عرضه بالامكان القول ان الجغرافيا الاقتصادية في هذه الفترة ـ ما بين العشرينات والثلاثينات ـ استلهمت في تكونها وتطورها « مسودة خطة العمل العلمي والتكنيكي » للينين وخطة « غويلرو » وأعمال الفوسبلان (إدارة الدولة المركزية للتخطيط) في العشرينات حول « التوزع الاقليمي للاقتصاد » وكذلك التخطيط له في إطار المجمعات الإنتاجية ، وأيضاً الموازين الاقتصادية التي وضعت لمجموع البلاد وأقاليمها وموازين النقل ما بين الأقاليم . كما أنها استلهمت المنجزات العلمية والتكنيكية وتوقعات التطور الموسع للاقتصاد الاشتراكي .

وقد لعب إ. الكسندروف دوراً كبيراً في هذا الاتجاه الحاسم . فقد ساهم بشكل واسع في وضع مشروع « التوزع الأقليمي للاقتصاد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية »كنظام«مجموعات اقليمية للانتاج » . كما وضع في السنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ مشروع المحطة الكهرمائية «للدنيبر »، حيث شمل عمله النواحي الفنية والاقتصادية والجيو ـ اقتصادية ؛ الأمر الذي لا بد من الاشارة اليه في إطار « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع . هذا كما وسع المشروع بضمه اليه مجمع الطاقة والصناعة « للدنيبر » ، الذي كان يتألف من عدد من المؤسسات المترابطة فيما بينها . وقد نفذ هذا المشروع . فيما بعد اتسع المشروع أيضاً وشمل كامل المنطقة الاقتصادية المنجمية والصناعية للجنوب . وبالنسبة للعلم فقد كان ما ذكرنا أول مشروع للافادة الفعلية المجمعية المتداخلة من الموارد الطبيعية والبشرية لاقليم اقتصادي كبير كثيف السكان ، مساوٍ لبلد أوروبي بأكمله . نكتفي بهذا القدر بالنسبة لمساهمة هذا العالم الجغرافي في إغناء الجغرافيا الاقتصادية آنذاك[٣٥] ، مشيرين في الوقت نفسه إلى الإسهام التطبيقي الملموس لألكسندروف بالنسبة للموضوع وكما رأينا . هذا في حين أن عملية الاستنتاج والتعميم للوقائع ووضع النظريات والفرضيات بغية الوصول الى مفهوم موحد للجغرافيا الاقتصادية الجديدة ، هذه العملية قام بها عالم آخر ، ذو ذكاء قلما وجد ، مسلح بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ، وعلى معرفة بكل الأدبيات الروسية والأجنبية المتعلقة بالجغرافيا الاقتصادية ؛ وكان قد درس بعمق أوضاع بلاده وله خبرة نادرة لاشتراكه الفعال في بناء الدولة السوفييتية . هذا العالم هو ن. بارانسكي ، الثوري والاقتصادي والجيو ـ اقتصادي والشخصية

---

(٣٥) ونرد من يرغب بالمزيد الى كتاب Saouchkine, Geog. Ec. p 86- 87

العامة اللامعة ، والذي شكل فيما بعد مع كلاسوفسكي المدرسة السوفييتية في الموضوع . وبالمناسبة فقد وافق لينين بارانسكي على مشروعه وضع كتاب للجغرافيا الاقتصادية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وقد كان ذلك العمل بمثابة الإستكمال المنطقي لنشاطه الثوري . فقد كان يرى بارانسكي في الجغرافيا الاقتصادية « إحدى أهم الوسائل القادرة على إعادة تنظيم العالم وبناء القاعدة المادية والتكنيكية والاقتصادية للإشتراكية ، ومن ثم الشيوعية ، ووسيلة للتربية والتعليم ورفع مستوى رفاه الشعب »(٣٦) . وكتاب بارانسكي « الجغرافيا الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفييتية ـ نظرة في أقاليم الفوسبلان » صدرت الطبعة الأولى منه في العام ١٩٢٦ . وقد استلهم الكتاب أفكار خطة « غويلرو » والتوزع الاقليمي للاقتصاد وبناء المجمعات الاقليمية للطاقة والصناعة .

الواقع أن بارانسكي في كتابه قدم تاريخ التقسيم الاجتماعي والاقليمي للعمل قبل ثورة أوكتوبر وبعدها . كما وصف عملية تشكيل نظام الأقاليم الاقتصادية المترابطة فيما بينها بوسائط النقل . هذا وقد اعتبر « هذا المفهوم للاتجاه الأقليمي في الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية عكس الاتجاه الوصفي ، الذي يدرس الحالة والتوزع الجغرافي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني »(٣٧) .

كما أن اعتباره الخاص للأقاليم سوف نراه في « تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي » في الفصل السابع .

وقد جعل بارانسكي الجغرافيا الاقتصادية السوفييتية أكثر ميلاً الى الجغرافيا . فقد ركز الاهتمام بالطابع الجغرافي ، بشكل خاص ، للبحث الاقتصادي وانتظام الوقائع . و« الطابع الجغرافي ، في الاتجاه الأقليمي لديه ، يقوم ، قبل أي شيء ، على أنه جغرافي ـ تاريخي ومتداخل »(٣٨) . وقد تجلى ذلك في الخطة الخماسية الأولى لتطور الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢) .

وقد كان لقرار الحزب والحكومة حول تعليم الجغرافيا في المدارس انعكاس منهجي كبير وتنظيمي أكبر وليس فقط بالنسبة للمدارس والجامعات وإنما أيضاً بالنسبة لتطور الجغرافيا كعلم والجغرافيا الاقتصادية بشكل خاص . ففي السنوات التي تلت أخذ ملايين التلامذة والطلاب يتعلمون أسس الجغرافيا الاقتصادية وقوانين وخصائص توزع قوى الانتاج وعناصرها الملموسة أيضاً وخاصية التطور المجمعي المتداخل

---

(٣٦) نقلاً عن Saouchkine, Geog. Ec. p. 87

(٣٧) Saouchkine, Geog. Ec. p. 88

(٣٨) Ibidem, p. 88

للأقاليم الاقتصادية . كما أصبحوا فيما بعد من بناة الاشتراكية وعملوا كثيراً من أجل التوزيع الجيد لقوى الانتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .

مبادىء مدرسة بارانسكي وكلاسوفسكي

لقد كانت مقاربة بارانسكي للجغرافيا الاقتصادية ديالكتيكية ، وقد تجلت في النقاط الثلاثة التالية :

أولاً : لم يكن بارانسكي ليذيب الجغرافيا الاقتصادية في الجغرافيا ، بالرغم من جعلها أكثر ميلاً الى الجغرافيا ، بل كان يدافع عن استقلاليتها ، النسبية بالطبع ، وأصالتها ، مشيراً الى مهامها الخاصة وعلاقتها المتينة بالاقتصاد السياسي وبقية العلوم الاقتصادية وكذلك الاحصاء وتاريخ الاقتصاد الوطني والتكنيك . وبذلك تصبح الجغرافيا الاقتصادية بمثابة الوحدة المنسجمة لمختلف العلوم الجغرافية ، التي لولاها تفتقد هذه العلوم خاصيتها وشكلها وتتناثر في العلوم الأخرى . وقد كان بارانسكي يحذر من الميول الجاذبة في الجغرافيا ، كما يؤكد على أن الجغرافيا الاقتصادية تتميز عن العلوم الجغرافية الأخرى بكونها علماً اجتماعياً واقتصادياً . وهذا أصبح من المسلمات في هذا العلم فيما بعد وحتى اليوم ولم يعد مثار جدل ، بالطبع في البلدان الاشتراكية على الأقل .

ثانياً : لقد كان بارنسكي يعتبر كلاً متكاملاً الخصائص المكانية والزمانية ـ التاريخية ـ وفي الوقت نفسه للعلم أي علم . وهذا بالطبع نتيجة لأخذه الواسع بالطريقة التاريخية ، عملاً بمبادىء الماركسية ـ اللينينية . كما كان يعتبر ، وعن حق ، ان « غرض الجغرافيا يكمن في اكتشاف القوانين والخصائص الجغرافية ـ المكانية ـ للتطور التاريخي وان الظاهرة المكانية تحدد خاصية الجغرافيا »[٣٩] . وعن ذلك تأتي لديه الاهتمام بالخارطة الجغرافية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، وخصوصاً تلك التي تمثل تاريخ التطور والديناميكية للظواهر الاقتصادية . كما كان يعتبر أن « التقسيم الأقليمي الاجتماعي للعمل هو العملية الرئيسية في الجغرافيا الاقتصادية ، لأنه يضم ، وبشكل عقلاني ، العنصر التاريخي الى العنصر المكاني »[٤٠] . أما خصائص مدرسته فتقوم على « أنها تضع في المقام الأول مسائل التقسيم الاقليمي الاجتماعي للعمل ودراسة أشكاله وخصائصه وتغيراته ونتائجه بالعلاقة بتاريخ المجتمع »[٤١] .

---

(٣٩) Saouchkine, Geog. Ec. p. 92

(٤٠) Ibidem p. 92

(٤١) Ibidem, p. 92

ثالثاً : اعطى بارانسكي حلاً لمسألة العلاقة بين الظواهر القطاعية والاقليمية في الجغرافيا الاقتصادية . وذلك لرؤيته انه « أساس المسألة يكمن في كون تخصص الاقتصاد حسب القطاعات وتطورها يصاحبه التقسيم الاجتماعي للعمل وتشكل وتطور الأقاليم الاقتصادية والتقسيم الاقليمي الاجتماعي للعمل بين البلدان وبين أقاليمها وقطاعاتها وداخلها »(٤٢) . كما أنه يربط ذلك باعتباره كل بلد ما كمجموعة متكاملة من أقاليم اقتصادية ، وكل اقليم اقتصادي كعنصر عضوي في البلاد وكحلقة من اقتصادها . وبذلك فمسألة البلد والاقليم مرتبطة بالتطور المجمعي المتداخل لاقتصاد البلاد وبكل من أقاليمها الاقتصادية . وبالتالي لا انفصام بين القطاعات والأقاليم . وبما أن أي بلد كان يشكل جزءاً من هذا النظام أو ذاك للتقسيم الدولي للعمل ، فإن التقسيم الدولي للعمل له تأثيره الكبير أو الصغير ، إنما الحتمي ، على تطور مجمل نظام الأقاليم الاقتصادية وتخصصها وهيكليتها واتجاه العلاقات فيما بينها .

هناك لدى بارانسكي مسألة أخرى هي شبكة النقل وشبكة المدن ، والتي عالجها في مقال له بعنوان « حول الدراسة الجيو ـ اقتصادية للمدن » ، حيث يقول : « كما أن شكل المساحة في الهندسة يرسم بالخطوط التي تحده والنقاط التي تقوم على تقاطعها ، ففي الجغرافيا الاقتصادية فإن رسم بلد أو اقليم ما يتشكل عامة بالطرق والمدن . . . فالمدن والطرق وثيقة الارتباط ومتبادلة الشروط . . . . فالمدن مع شبكات الطرق تشكل الهيكل ، الذي يقوم عليه كل ما يتبقى ، الهيكل الذي يشكل المدى ويعطيه بعضاً من حدود رسمه أو صورته . . . فالخارطة مع المدن والطرق تشير بشكل مباشر إلى أماكن تواجد المراكز الرئيسية وكذلك الأقاليم في البلاد ، كما تدل على الكثافة النسبية للمؤسسات في البلاد وتعطي صورة ، ولو مختصرة ، أو نظرة تلخيصية ، لتوزع الأقاليم الاقتصادية الرئيسية ، بالنسبة لبعضها البعض . فالمدن هي بمثابة مركز القيادة الذي تنطلق منه كل نشاطات البلاد الاقتصادية وكذلك السياسية والإدارية والثقافية . وككل جهاز إداري للمدن سلسلة مراتبها . ففي حدود كل بلد وحتى إقليم اقتصادي هام ، يوجد نوع من التبعية والتناغم بين المدن ؛ فكل واحدة منها تقوم بدور محدد ولها مجال عمل ونشاط كبير أو صغير مشكلة منطقة خاصة بالتالي من التأثير والجذب »(٤٣) .

ونتيجة لذلك فهيكل شبكة الطرق والمدن ، الذي تشكل مع تطور البلاد ، يوضح نظام الأقاليم الاقتصادية ويحدد توزعها بالنسبة لبعضها البعض وكذلك طبيعة

---

(٤٢) Ibidem p. 92

(٤٣) مسائل الجغرافيا ، المجموعة الثانية ، موسكو ١٩٦٤ ، ص ١٩ ـ ٢٢ ، (باللغة الروسية) (فيما بعد مسائل الجغرافية ، المجموعة ـ الثانية ص . . .) .

واتجاه العلاقات الاقتصادية الاقليمية وأيضاً الاتجاهات الرئيسية لنقل البضائع والمسافرين . كما لا بد من القول أن للأقاليم الاقتصادية بدورها أنظمة مدن وأنظمة نقل البضائع والمسافرين داخل الأقاليم .

هناك أخيراً تناقض آخر حلّه بارانسكي بفضل أخذه بالطريقة الديالكتيكية ألا وهو التناقض بين طرق البحث القديمة والجديدة .

قبل بارانسكي لم يكن بإمكان الجغرافيا الاقتصادية سوى الاستعانة بالاحصائيات المتجمعة من قبل مختلف الإدارات وكذلك معطيات علم الخرائط والأدبيات المختلفة في الموضوع . من دون نكران أهمية مصادر هذه المعلومات أدخل بارانسكي في الجغرافيا الاقتصادية المعطيات المتجمعة في البعثات والمعالجة فيما بعد بشكل خاص .

وكقاعدة عامة فإن الاحصائيات الرسمية بما فيها التعدادات لم تكن لتفيد عن العلاقات المكانية للأحداث . وضع بارانسكي أمام الجغرافيا الاقتصادية مهمة الدراسة المباشرة الحقلية للعلاقات المكانية للاحداث المختلفة . هناك مهمة أخرى وضعت أمام الجغرافيا الاقتصادية وهي التحليل العميق لاقتصاديات المقاطعات النموذجية .

لحل المسائل المطروحة ضمت مدرسة بارانسكي استعمال الاحصائيات والخرائط ومصادر الأدبيات المختلفة في الموضوع الى طرق البحث الجيو ـ اقتصادي في الحقل . الأمر الذي مكّن من حل المسألة التي يطرحها نظام « البلد ـ الاقليم » ، لأن الأبحاث الحقلية الممتدة في الوقت نفسه على كل البلاد غير ممكنة .

وقد كان لمشاركة كلاسوفسكي لبارانسكي كبير الأهمية ، إذ اعتمد عليه في حل المسائل النظرية الكبرى وتنظيم البعثات الجغرافية الصعبة . وقد كان كلاسوفسكي من مساعدي الكسندروف . وهو صاحب المشروع المجمعي ما بين الاقليمين « أورال ـ كوزنتس » وكذلك انغارا ـ تشر موكوفو وغيرهما من المجمعات الهامة . .

كان كلاسوفسكي مهندساً واقتصادياً ومخططاً . وقد عمل الكثير لتقدم النظرية والتطبيق في الأبحاث الجغرافية . وهو جغرافي موسوعي ، وقد ركز الاهتمام على النواحي التكنولوجية والاقتصادية لمدرسة بارانسكي بإدخاله روحية وأسلوب الحلول والحسابات البناءة ، لأخذه بالطرق الرياضية في البحث .

لقد رأى كلاسوفسكي في التوزيع الاقليمي للاقتصاد تنظيماً إقليمياً لقوى الانتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ؛ قادراً على تأمين التنامي في انتاجية العمل الاجتماعي لا مجال لمقارنته بمثيله في البلدان الرأسمالية . وسوف نرى تفاصيل ذلك في تاريخ تطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي في الفصل السابع .

لقد قدم كلاسوفسكي نظرية المجمعات الاقليمية للانتاج مستنداً الى معطيات ضخمة بالنسبة للاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الأجنبية الرأسمالية ، التي كان يعرفها . وبناء عليه أكد أن المجمعات الأقليمية للانتاج في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية تتميز بشكل واضح عن التشكيلات الاقليمية الرأسمالية ، على اعتبار أن المجمع الأقليمي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو شكل خاص للتنظيم الاشتراكي للانتاج ، بعكس أشكال الاحتكارات الرأسمالية ، التي لا تعير اهتماماً على الاطلاق للانتاج الذي أصبح اجتماعياً بشكل غير معقول في إطار هذه الاحتكارات .

كما كانت نظرية كلاسوفسكي حول التوزع الاقليمي للاقتصاد خير وأمضى سلاح في النضال ضد الإرادية في توزيع قوى الانتاج .

وتنبغي الإشارة إلى أن كلاسوفسكي عندما كان يضع ويحل المسائل النظرية، كان يستلهم تجربته الواقعية في مشاريع المجمعات الأقليمية الانتاجية الكبيرة . وبما أنه كان يرى في التوزيع الاقليمي للاقتصاد وسيلة لتغيير الاقتصاد ، فقد كان على وعي كامل من أن ذلك غير ممكن من دون تغيير مماثل للبيئة . وبناء عليه فقد كان يرى لزومية « وجود الأسس العلمية الدقيقة من أجل التخطيط وإعادة البناء في الوقت نفسه للاقتصاد والطبيعة في الأقاليم الاقتصادية ؛ وبالتالي ضرورة الاستعمال لمجموع القوانين الاجتماعية والطبيعية للتطور ، مع إعطاء الأفضلية بالطبع للظروف الاجتماعية . وهذا المفهوم يعني الاختلاف مع التفسير للعلاقات بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الطبيعية الذي يقيم بينهما خطاً فاصلاً نهائياً وليس نسبياً »(٤٤) .

وبناء عليه فالجغرافيا الطبيعية تعود للعلوم الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية للعلوم الاجتماعية . إنما الطرح الديالكتيكي للمسألة يؤدي الى أن هذا التقسيم « لا يبرز سوى المضمون الأساسي لهذين العلمين ، لكنه لا يستثني العلاقة بينهما »(٤٥) .

إن المسائل النظرية لكلاسوفسكي تجلت بشكل ذي قوة خاصة في مقالته « المسائل العلمية في الجغرافيا » . وقد نشرت بعد وفاته في العام ١٩٥٥ ، وتعتبر بمثابة وصيته النظرية . وهذه المقالة تبدو بمثابة وثيقة ذات جرأة خاصة وملفتة للنظر ، في علم الجغرافيا المعاصرة . والمقولة الأساسية فيها هي أن « تطور علم الجغرافيا في العصر السوفييتي يعكس خاصة شغف الصراع الثوري للجديد ضد القديم ، للإشتراكية ضد الأيديولوجية البورجوازية . فتغيير العالم وليس مجرد وصفه يشكل

---

(٤٤) كلاسوفسكي . نظرية التوزع الاقليمي للاقتصاد ، ص ٢٥ (باللغة الروسية) .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

إحدى خطوط الصراع ضد بقايا البورجوازية في الجغرافيا . أما الخط الثاني فيتمثل في وحدة المبدأ وعملياً في مجموع المعارف الجغرافية عن الطبيعة وكذلك الحياة الإجتماعية وأيضاً إبداع الناس التكنيكي والأساس المادي والتكنيكي للانتاج . وهذا الخط الثاني يستمر الأخذ به للجغرافيا الجديدة للشيوعية »(٤٦) .

فيما بعد يؤكد كلاسوفسكي على أهمية الحل للمسائل النظرية في الجغرافيا ، حيث أن هذا العلم « يقدم لوحة اجمالية لحياة المعاصرين والطبيعة على الكرة الأرضية ، وذلك حسب البلدان والأقاليم ، وبشكل يؤدي بطبيعة الحال الى تمايز البلدان والأقاليم حسب الأنظمة الاجتماعية وكذلك طرق الانتاج المختلفة »(٤٧) .

كما أن كلاسوفسكي كان ينتقد المقاربة التجريبية في الأبحاث المجمعية ، وذلك لأنه كان يرى ضرورة خلق نظرية عامة في الجغرافيا . وقد كان يعير اهتماماً خاصاً العملية القائمة « لتآكل خطوط الفصل » بين العلوم ، مركزاً على « الوحدة الديالكتيكية » للمعارف البشرية ، والتي تزداد تأكداً مع الوقت »(٤٨) .

وحسب كلاسوفسكي « فإن القاعدة المادية التكنيكية للمجمع الاقليمي للانتاج هي عنصر قوى انتاج العمل الاجتماعي ، وتشكل ميدان بحث الجغرافيا الطبيعية وفي الوقت نفسه الجغرافيا الاقتصادية . . وخاصية هذه الأبحاث توجب قيام علاقة بين العلوم الجغرافية القائمة وتطور العلوم الجديدة التي تنمو على أطراف القديمة »(٤٩) .

وطالما نحن بصدد الحديث عن مدرسة بارانسكي وكلاسوفسكي ، يقتضينا الانصاف الإشارة الى اهتماماتها بدراسة البلدان الأجنبية ، بغية إرساء إستنتاجاتها النظرية على أسس متينة باعتمادها الشمولية . وقد كان هنا لـ إ. فيتفر (I. Vetver) دور هام ، الى جانب بارانسكي بالطبع ، والذي كان قد درس الجغرافيا والاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية واليابان وغيرهما من البلدان الرأسمالية . فقد كان لَفّيتفَر ، بحكم تكوينه الثقافي ، أسس تاريخية ، مكنته من الأخذ بالطريقة التاريخية في دراسة التوزع الإقليمي للاقتصاد في البلدان الرأسمالية المختلفة (أميركا اللاتينية ، فرنسا ، إنكلترا والمانيا قبل الحرب العالمية الثانية) . وبذلك فقد تمكن من أن يدرس بعض المدارس الجيو ـ اقتصادية البورجوازية ، من رؤيا انتقادية بالطبع ، وفي رأسها المدرسة الفرنسية . وبناء عليه فقد كتب مؤلفاً في الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية ، كما

---

(٤٦) مسائل الجغرافيا ، المجموعة ٣٧ ، موسكو ١٩٥٥ ، ص ١٢٩ (باللغة الروسية) (فيما بعد مسائل الجغرافيا ، المجموعة ٢٧ ص . .) .

(٤٧) المصدر نفسه ، المجموعة ٣٧ ، ص ١٣٠ .

(٤٨) المصدر نفسه ، المجموعة ٣٧ ، ص ١٣٤ .

(٤٩) Saouchkine, Geog. Ec. p. 99- 100

لعب دوراً كبيراً في إعداد الاختصاصيين في الجغرافيا الاقتصادية للبلدان الأجنبية .

كما تنبغي الإشارة ، بالمناسبة ، الى الدور الأساسي الذي قام به ر. كابو (R.) (Kabo)في تشكيل مدرسة بارانسكي ، حيث كان له الدور المميز الخاص في الجغرافيا السكانية السوفييتية ، في حين أن هذه المدرسة في أوائلها ، حتى في أعمال الكسندروف وبارانسكي وكلاسوفسكي ، لم تكن لتعطي السكان الا الحيز الضيق . وقد أشار الى ذلك بصراحة تامة بارانسكي عام ١٩٤٦ عندما قال : « فبعد القضاء على الجغرافيا الأنتروبولوجية القديمة ، فإن الاتجاهات الجديدة لم تقدم البديل لها ، فالقسم المخصص للسكان ، والذي كان يقدم ، في الوصف الجغرافي القديم ، المعلومات الكثيفة ليس فقط عن تركيب السكان وإنما أيضاً عن توزعهم حسب المناطق وحتى حسب العادات والتقاليد والثقافة ، هذا القسم اختفى ، من دون أن يترك أي أثر في الأعمال الحديثة ، لقد ضاع في مكان ما بين الطبيعة والاقتصاد ، بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية ، فقد نسينا الانسان ! »(٥٠) .

وقبيل الحرب العالمية الثانية ، في العام ١٩٤١ ، كتب كابو مقالاً بعنوان « عناصر دراسة الجغرافية السكانية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » ، حيث طرح وللمرة الأولى العديد من المسائل المبدئية العائدة للجغرافية السكانية ، وخصوصاً جغرافية الشعوب والاسكان والتمييزات الجغرافية المتعلقة باهتمامات الناس وطرق حياتهم . وقد كتب كابو «إن الدراسة الجغرافية الواسعة لحياة الإنسان يجب أن تبدأ بإعادة تقييم الجغرافيا الاقتصادية نفسها »(٥١) .

---

(٥٠) ت. بارانسكي ، الجغرافيا الاقتصادية ، علم الخرائط الاقتصادية ، موسكو ١٩٦٦ ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ (باللغة الروسية) (فيما بعد بارانسكي علم الخرائط الاقتصادية ، ص . . .) .

(٥١) Saouchkine, Geog. Ec., p. 101